خصائص معاني المفردات
واختلافها باختلاف السياقات

الدكتور: عاشور مزيلخ

أستاذ محاضر بجامعة الجزائر1

الملخص

يسعى هذا البحث إلى بيان أهمية التمييز بين المعاني التي توجد داخل التراكيب اللغوية، وأن أساس هذا التمييز يرجع إلى خصائص معاني المفردات واختلافها باختلاف السياقات، وإن تفاوتت درجة توظيفه لدى المتكلم والقارئ، ومواضع استغلاله، مما يبين أن اللفظ الواحد تتعدد معانيه بتعدد مواقفه.

وكان هذا بعد استقراء الاستعمالات المتعددة، لأساليب العرب وإتيانهم بعبارات جديدة، ففي كل مرة نركز على جانب معين، بطريقة عجيبة وتصوير رائع لا يبعث الملل عند القراءة أو السماع، قصد بيان حقيقة الدراسة في فقه اللغة.

مقدمة

لكي تكون الألفاظ فصيحة ينبغي أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح، فالكلمة تكتسب معناها من التركيب، وأي خطأ في تأليف اللفظ وترتيب الكلمات يؤثر في المعنى، وفهم المعاني لا يقتصر على الألفاظ فقط، بل يتعداه إلى التركيب، لذلك لابد من انسجام العبارات والتراكيب سواء عن طريق النظام النحوي المؤدي إلى المعنى الذي يريده المتكلم فينسجم الكلام بعضه ببعض.

وهل بالضرورة أن الفوارق اللغوية الدقيقة بين الاستعمالات المختلفة، أن التركيبات اللغوية متطابقة المعاني في بنيتها الخارجية مع اختلاف في بنيتها الداخلية، وهل توظيف التعريف والتنكير مرتبط بقصد المتكلم وبطبيعة حال المخاطب وحسية المشار إليه.

وهل مفهوم السياق يقتصر على الجانب اللغوي في إيضاح دلالة الصيغة اللغوية، دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالوضع والمقام الذي يحدث فيه التواصل أو الملامح الفيزيولوجية النفسية للمتكلم التي تصاحبه.

لذلك فالقضايا التي سوف نتناولها هنا بالدراسة هي كالتالي:

أولا: ائتلاف المفردات وترتيب الكلمات بعضها ببعض.

ثانيا: الفوارق اللغوية.

ثالثا: التفريع الدلالي وتشعبات المعاني واختلاف الخطاب باختلاف المقامات.

أولا: ائتلاف المفردات وترتيب الكلمات بعضها ببعض

سأبدأ الحديث عن الدلالة التركيبية ومعاني الأجزاء المركبة، هل يمكن القول أن الدلالة التركيبية هي الدلالة الناشئة عن مجموع الدلالات الجزئية؟ وكيف استطاع وضعوا اللغة إدراك أن غناء الدلالة لا تقتصر فقط على مجموع دلالات الأجزاء، بل تشمل أيضا دلالة تركيبية زائدة.

وما يؤكد صحة ما سبق ذكره في مناظرة بين سعيد السيرافي(تـ 368)، ومَتّى بن يونس (تـ328)، حين ذهب هذا الأخير بقوله: «يكفيني من لغتكم هذا الاسم والفعل والحرف، فإني أتبلغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذبتها لي يونان»[1]، فكان ردُّ أبو سعيد: «أخطأت لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير في رصفها وبنائها على

(1) أبو حيان التوحيدي الإمتاع والمؤانسة- تصحيح أحمد أمين واحمد الزين، منشورات دار الحياة، بيروت (د، ت، ط)، ج1، ص115.

الترتيب الواقع في غرائز أهلها[1]»، ما يبين أن السيرافي كان على دراية تامة أن ترتيب الكلمات في العربية ليس كافيا لإدراك الدلالة من التركيب، نجده يذكر تاليا بقوله: «وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ أو الفساد في الحركات»[2].

وبما أن الألفاظ جارية حسب معهود العرب في توظيفها للغة، «...وحسن التأليف شرط في فصاحة الكلم ولا يكون ذلك إلا بوضوح الألفاظ وضعها حقيقة أو مجازاً...»[3]، ورأى علماء اللغة الأوائل أن الكلمات قبل التركيب لا توصف بالإعراب فهي لا تستحق هذا الحكم إلا إذا انتظمت في تركيب، لذلك جعلوا التركيب مسبباً للإعراب الذي ينبني عن التراكيب النحوية للوحدات، كالفاعلية والمفعولية والإضافة والكلام حين يتركب في جمل تنشأ بين الكلمة وأخرى علاقات نحوية تؤثر في شكل الكلمة، يعرف في العربية بالعامل.

وعلى العموم فقد أدرك علماء اللغة أهمية التمييز بين المعاني التي توجد داخل التراكيب اللغوية، وأساس هذا التمييز يرجع على خصوصية التركيب النحوي وطبيعته، وأن كل تبدل في تركيب الجملة يشير في الغالب إلى تغيير في المعنى[4].

وبما أن معنى الكلمة يولد حين تنتظم ببقية الكلمات الأخرى، فأي خطأ في تأليف اللفظ وترتيب الكلمات يؤثر في المعنى، وإن توقف ذلك على انسجام العبارات والتراكيب عن طريق النظام النحوي المؤدي إلى المعنى الذي يريده المتكلم، فينسجم

(1) المرجع نفسه، ج1، ص، 36.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص36.

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة 1984م، ص، 94.

(4) محمد عبد المطلب، البلاغة الأسلوبية، دراسات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م، ص:46.

الكلام بعضه ببعض، وقد عبر عبد القاهر عن «التعليق» قائلا: «...أن ليس النظم سوء تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض...»[1]. وهذه أكبر الوجوه التي يجب أن يراعيها المتكلم فهي جزء أساسي مهم في تكوين بنية الخطاب اللغوي، ولولاها ما كان هناك ارتباط بين عناصر الجملة والوقوف على معنى العبارة، حينئذ يجهش السامع أو القارئ، يقول عبد القاهر:«...الكلام ثلاث اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعد ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما...»[2].

وهذه الطرق المذكورة أساسية في فهم الخطاب اللغوي وتبليغه والتي بها ينتظم الكلام من تتابع الألفاظ وانسجامها، وتتابع التراكيب وفق ما ألفته اللغة لا تخرج عن المألوف فتنشا علاقة طبيعية بين الألفاظ يقول الشاعر النابغة الذبياني لحسان بن ثابت حين أنشده قوله:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الدُّجى وأسْيا فنا يَقْطُرْنَ مِنْ نجدةٍ دما

ما نلاحظه في هذه البيت هو العلاقة الطبيعية بين الأجفان واللمع والأسياف والقطر، لذا اسند اللمع إلى الجفنات والقطر إلى الأسياف فتعلق كل منهما بالآخر.

وأشار الخليل بن أحمد في دراسته لكلام العرب فرأى أن معظمه الانسجام يقول:«...أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل تلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه عله فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عندهُ، حكمتُ بانيها بالخير الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائقة فكما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إن فُعل هذا كله لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحاكم الباني للدار فعل ذلك

(1) دلائل الإعجاز، عبد القاهر، ج1، ص1.

(2) البلاغة الأسلوبية، محمد عبد المطلب، ص:44.

لعلة التي ذكرها الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكرهُ هذا الرجل، محتمل أن يكون علّة لذلك فإن...لغير علَّة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها...»[1].

ومعنى الجملة ليس مجموع معاني المفردات التي تتألف منها، فصار هذا من المسلم به في الدراسات اللغوية حديثاً بل نتيجة ترتيبها على نمط معين حسب قواعد لغوية محددة[2].

بقبول عبد القاهر:«...وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فأمد إلى أي كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها... فقل في (قفا نبكي من ذكر حبيب ومنزل، من نبك قفا حبيب ذكر منزل، ثم أنظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها...»[3]، ويذكر السيرافي أن المعاني هي معاني النحو بالتقديم والتأخير[4].

وهنا يتجلى أثر الترتيب في أداء المعنى، وقد سعى علماء اللغة والبلاغة جاهدين لإثبات اختلاف الدلالة باختلاف التركيب، فالمعنى لا يختلف سواء أقدمنا أم أخرنا بينما يحدث التغيير في الدلالة ذاتها ففي قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام 101].

(1) الايضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، طبعة 1959م، ص655.

(2) ينظر: فايز الداية: علم الدلالة النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق،ط1، 1405-1985، ص: 21.

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر، ص: 10.

(4) الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، تصحيح أحمد أمين واحمد الزين، منشورات دار الحياة، ج1/ 121.

وجدنا المعنى العام أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله أما الدلالة فتأتي من وراء الصياغة الإبداعية في التقديم والتأخير كما عرضنا لتحليل الجرجاني للآية الكريمة[1].

ومنه نستنتج أن تأليف اللفظ وتركيب الكلمات عاملاً مؤثراً في الدلالة، وأي تغير يطرأ عليها يترتب عليها بالضرورة تغيير في الدلالة وانتقالها من مستوى لأخر.

والتركيب بالإضافة مع الاشتقاق "Derivation" من أهم الطرق في صياغة الكلمات، وكما ذكر **ستيفن أولمان**: «...وكما هو الحال في كلمة Blackbird لانطبق على كل طائر اسود فحدث ارتباط قوي دون أن يحدث تغيير على ذاتيتها الصوتية لكن قد يتأثر المعنى وقواعد جراء هذا التركيب Blackbird المكونة في الأصل من bird بمعنى أسود Black بمعنى طائر، أي أن المعنى الأصلي قبل أن يتم التركيب هو (طائر، أسود)، فعدم إطلاقها على كل طائر أسود، إذن يعنى أنها قد ذهبت في طريق التركيب إلى حد بعيد يدل على ذلك خضوعها للقوانين ومن ذلك أن فيها نبراً واحداً وموقعه الجزء الأول، أما قبل التركيب فقد كان كل جزء منهما نبر مستقل لكل جزء منها...»[2].

هذا فيما يتعلق بدلالة الجملة، أما دلالة القولة فهي أغنى وأوسع من معنى الجملة بكثير، صدرها هو السياق بالطبع، ودوره في إكمال النقص الذي يحيط بالقولة، ويمدها بالقدرة الكافية للتعبير عن القصد، وأشير هنا أن هذا والثراء الدلالي ليس متعلقا بالضرورة اشتمال المقولة على أكبر عدد ممكن من الكلمات، كون الخطاب في المقولة يمكن الاستغناء فيه عن أحد طرفَي الإسناد، بينما في الجملة لا يمكن ذلك، وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤﴾ [الماعون4]، قولة مفيدة مع أن الاقتصار عليها لا يفي بالغرض من الخطاب، فالفائدة من الخطاب إذا لا تقتصر على

(1) البلاغة والأسلوبية، عبد المطلب، ص:252.

(2) دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب،1990م، ص: 160.

ظاهرة الإسناد، وهنا نجد وظيفة السكوت أو الوقف أفض ما يمكن الاعتماد عليه في رسم حدود القولة، وهذا ما جعل جل المفسرين يذهبون بمنع الوقوف عليها مع أنها جملة كاملة بمقياس الإسناد.

وهكذا يمكن القول أن المتكلم يختار الكيفية التي تصاغ بها الكلمات، فيؤلف كلمات مركَّبة وجملا لم يسبق له أن سمعها من قبل بالاعتماد على القوانين الكلية الموجودة في أذهان السلقيين، وبالتالي فالحكم على صحة الجملة يعود إلى الخطأ في كيفية تأليفها، وعدم مطابقتها للصياغة التركيبية السائدة في تلك اللغة، وقولنا أن المقولة صادقة أو كاذبة فذلك مرتبط بعملية التخاطب يعود على صاحب الخطاب.

ثانيا: الفوارق اللغوية

1) البني الداخلية والبني الخارجية والموازنة بينهما (على مستوى التركيب)

هذه الظاهرة نجدها جد منتشرة في الدراسات العربية القديمة، في اختلاف البنى الداخلية عن البنى الخارجية في بعض التراكيب، إذ نجد بعض التركيبات متطابقة المعاني في بنيتها الخارجية مع اختلاف في بنيتها الداخلية، ونمثل بذلك:

1 - أحسن قول الخير.

2 - أحسن صوم النهار.

3 - أحسن طعام الضيف.

من خلال الأمثلة نلاحظ أنها تتكون من فعل وفاعل ومفعول به ومضاف إليه، فهي مشتركة في بنيتها النحوية الخارجية، والشاهد هنا هو المضاف والمضاف إليه، ففي المثال الأول يفهم السامع أن المراد (قول الخير)، هو القول الذي من الخير بالتحديد، فالإضافة هنا على معنى (من)، وفي المثال الثاني(صوم النهار) هو الصوم الذي في النهار، الإضافة هنا على معنى (في)، والمثال الثالث المراد من(طعام الضيف)، هو الطعام الذي للضيف، الإضافة هنا على معنى (اللام).

ومن الفوارق اللغوي بين البنى الداخلية والبني الخارجية نجري الموازنة التالية في الأمثلة الموالية:

أمثلة (أ)	أمثلة (ب)
1 –المحل فُتح.	1 – فُتح المحل.
2 – المحل اشتريته.	2 – اشتريته المحل.
3 – المحل عملتُ فيه.	3 – عملتُ في المحل.
4 – المحل صدقتُ متاعه.	4 – صدقتُ متاع المحل.

الملاحظ في أمثلة المجموعة(أ)، أن كلمة (المحل) وقعت موقع الابتداء في كل الأمثلة من واحد إلى أربعة، بينما في **أمثلة (ب)** تغير الابتداء بـــ(المحل) فصار في آخر الجملة.

عندها نستنتج أن وقوع كلمة (المحل) في موقع الابتداء لا يعني بالضرورة اتحاد معانيها النحوية، ولكي نتوصل إلى معانيها ينبغي أن نردها إلى بنيات أخرى أوضح دلالة، وهنا يكون المبتدأ الذي خبره جملة فعلية محوَّل عن بنيات أخرى تظهر فيها دلالة ذلك المبتدأ أكثر وضوحا.

وفي الأمثلة التالية بيان لبعض المعاني متطابقة في صورتها الخارجية مع اختلاف في بناها الداخلية:

أمثلة (ج)	الأصل في التركيب	أمثلة (د)	الأصل في التركيب
1 –قام عمر.	فعل عمر القيام(عمر) فاعل منطقي	1 – قتل عمر نفساً.	فعل عمر القتل بنفسٍ
2 –مات عمر.	حل الموت بعمر (الموت) فاعل منطقي	2 –طاب عمر نفساً.	حلَّت الطيبة بنفس عمر

نجد في **أمثلة (ج)** كلمة (عمر) واقعة موقع الفاعل حسب المفهوم النحوي، اختلفت من الناحية المنطقية باختلاف الفعل المسند إليها، ففي (قام عمر) الأصل في

التركيب هو فعل عمر القيام، بينما في الثانية (مات عمر)، الأصل حل الموت بعمر، بمعنى أن (عمر) فاعل منطقي في الأول، و(الموت) فاعل منطقي في الثاني.

أما في **أمثلة (د)** ترشدنا البنية الداخلية فيها إلى فعل عمر القتل بنفسٍ، بالمقابل في المثال الثاني (حلَّت الطيبة بنفس عمر)، وبما أن اختلاف البنية الداخلية للمثالين نعرب هنا كلمة(نفساً) مفعولا به، وفي الثانية تمييز.

كما أنه يمكن أن يحدث العكس تختلف البنى الخارجية وتتطابق البنى الداخلية ونمثل لذلك بما يلي:

أمثلة (هـ)	أمثلة (و)	أمثلة (ز)
1 -كفى بالله شهيداً.	1 – لست بقاتل.	1 – عمر ظننت قائم.
2 -كفى اللهُ شهيداً.	2 –لست قاتلاً.	2 –ظننت عمراً قائماً.

هنا نلاحظ في هذه الأمثلة اتفاق في البنية الخارجية مع إمكانية رد ذلك على بنية واحدة.

ومن هذه الأمثلة يتبين لنا كيف أنه بالإمكان التغيير في المعاني دون التغيير في الألفاظ، عن طريق تبديل الكلمة من مكان إلى آخر، القائم على حسن الاستعمال والتوظيف، ومعرفة الفوارق الدقيقة بين هذه الاستعمالات المختلفة، اللغوية والبلاغية، والشاهد على ذلك قول عبد القاهر الجرجاني: «لو كانت المعاني تبعاً للألفاظ في ترتيبها، لكان محالاً أن تتغير المعاني والألفاظ لا تزال بحالها لم تزل عن ترتيبها، [...] تستطيع أن تنقل الكلام في معناه من صورة إلى صورة من غير أن تغير في لفظه شيئاً، أو تحوِّل كلمة من مكانها إلى مكان آخر، وهو الذي وسَّع مجال التأويل والتفسير، حتى صاروا يتأوَّلون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ويفسِّرون البيت الواحد عدة تفاسير»[1].

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص:250/ 260.

2) التعريف والتنكير أثره ودوره في صحة بعض التراكيب

إن مجيء كلام العرب معرفة ونكرة، لم يكن مصادفة في كلامها ، إنما هو مقصود في كل موضع، وجيء به على تلك الحالة لينسجم مع السياق الذي ورد فيه ويتناسق معه، فكان دورهما يمثل عاملاً مهماً في ضوابط الاستعمال، فالمتكلم يختار من الوسائل التعبيرية ما يراه مناسباً ودالاً على نقل ما يريد، وهنا أرجع كثير من النحويين، علّة التعريف في كثير من المعارف إلى علم المخاطب، ودوره في عملية التخاطب، ولذا نجد أنفسنا إزاء العديد من الأسئلة أهمها على الإطلاق: ما سر التعريف في موضع، والتنكير للفظة نفسها في موضع آخر؟ والإجابة تتطلب منا التأمل الدقيق في الاستعمالات المختلة للتعريف والتنكير في السياقات المختلفة.

وللتعريف والتنكير دور أساسي في نظام اللغة، جاء توظيفه خاصا لدوره في طبيعة الصياغة، وذلك أن كثيراً من التراكيب النحوية حبيسة الفهم بهما لإدراك وظائف الكلمات ودورها في السياق.

وهذا ما نلاحظه من خلال أبحاث وأعمال النحات في إثبات بعض القضايا النحوية متوقفة على دور التعريف والتنكير، كما في دراسة المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعولية.

فتعريف عنصر من عناصر التركيب أو تنكيره قد يؤدي لتغيير التركيب أو تعديله نظماً ودلالة، بل قد يؤدي إلى أن التركيب غير سليم.

ومجيء الكلمة على **صيغة صرفية** معينة وسيلة للوصول إلى حكم تعريفها أو تنكيره، فالنحاة يرون أنَّه لا يثنى ولا يجمع إلا المنكر، إن اهتمام العلماء بوضع معايير تسمح للحكم على الكلمة بالتعريف، والتنكير لمعرفة مدى غنائها في تحديد الظاهرة، فوضعوا جراء ذلك معيارين، دلالي والآخر شكلي، واستنبطوا أن المعيار الدلالي يعتمد على ثلاث محاور هي:

1): **الشيوع والتعيين.**
2): **عِلْمُ المخَاطب والمتكلم.**
3): **الإشارة إلى الخارج.**

وهذا ما جعل سيبويه يهتم بدور التعريف والتنكير في معرفة الخطاب من مقولة (الأصل والفرع)، فكان زائداً في هذا المجال فحدد المعرفة والنكرة على أساس الشيوع فكل ما جاء بعده من النحاة تشيعوا بأفكاره، يقول سيبويه: «...لأنه إذا كان معرفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكراً كان شائعاً في نوعه...»[1]، معنى ذلك أن هناك ألفاظاً تدل على العموم، والعموم يدل عندهم على التعيين، به تحصل الفائدة مثل كلمات الشرط... كما بينوا أن التعريف والتنكير على ارتباط قوي بمدى معرف المتكلم والمخاطب بموضوع الحديث فالمتكلم يختار من الوسائل التعبيرية ما يسهل له نقل ما يريده إلى الآخرين، الذي يفترض فيه العلم بالشيء المراد، فهو قدرة المتكلم ومدى معرفته لنظامه اللغوي، وهذا ما عبر عنه تشومسكي Competence وأشار إليه الجرجاني قبل ذلك إلى أن صحت التراكيب لا يكفي فيها أن تجري على قواعد النحو بل لابد فيها من مراعاة حال المخاطب[2]، فالمخاطب نال درجة عالية من الأهمية، كان له أثره على المتكلم أثناء خطابه وصياغته للتراكيب، فقد راعى الرضي حال المخاطب لكونه عنصراً لابد منه في قبول التراكيب أو رفضها: «...فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد فقلت: زيدٌ قائم، عدّ لغواً ولو لم يعلم كونُ رجل من الرجال قائماً في الدار جاز ذلك أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم يتخصص النكرة بوجه، وكذا تقول كوكب انقضّ الساعة، وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾[3].

(1) المقتضب، المبرد، تحقيق عبد الخالق عظمة القاهرة، 1399 هـ، ص: 185.

(2) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر، ج1/ 146.

(3) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية جامعة قان يونس بنغازي 1996، ج1، ص89.

لذا تتمتع الكلمة القرآنية بانتقاء خاص، ومن ضمن أسس الانتقاء؛ التوظيف الخاص لهيئات النكرة والمعرفة حسب السياق، وهنا جاءت جماليات وفنيات التوظيف في الخطاب القرآني إلا قصداً لدلالات بعينها، وفي هذا السياق وظف النص القرآني في هذه الآية ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [سورة الشرح5/ 6]، الشاهد في الآية مجيئ العسر مكررا معرفة فحكم العسر الثاني أنه هو عين العسر الأول، بالمقابل كرر اليسر نكرة مرتين فجاء حكم الثاني غير الأول، ولهذا ورد ((لن يغلب عسرا يسرين)).

وقد وردت كلمة (العزيز) و(الكريم) معرفتان في الخطاب القرآني، وتارة منكرتين في مواقع مختلفة في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ۝٤٩﴾ [سورة الدخان49].

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٢٨﴾ [التوبة128].

﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ۝٣١﴾ [يوسف31].

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾ [سورة الحاقة40].

﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾ [الأنفال4].

﴿وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝٣﴾ [الفتح3].

ولكي ندرك سر هذا التعريف بـ(ال) في هاتين الكلمتين، جيء به هنا ليدل المخبر مبالغة في قصده عن المخبَر عنه.

فكان القصد من التعريف في الآية هو التهكم والسخرية من هذا العزيز الكريم (أبي جهل)؛ فكان التعريف هنا أبلغ من التنكير وأدق ما يوصف به هذا الرجل، فلو وظف التنكير هنا لأفاد العموم والإيهام، وهو غير مراد هنا من الآية، لأن معاني العزة

والكرامة على نحوهما الدقيق مما لا يعرف له سبيل عند هذا الرجل ، فليس له نصيب من العزة والكرامة إطلاقاً، فكان التعريف هنا أبلغ ما يكون، وفي هذا السياق ذكر الدكتور محمد العبد أن التعريف بـ(ال) في:«((العزيز) و (الكريم حتى نرى أثره في بنية الدلالة المفارقية، كأن كلا من هذين الوصفين، وبالتالي عكسهما تماماً – كما نريد المفارقة حقيقة أن تقول – قد تناهى في الظهور على الموصوف، حتى امتنع خفاؤه»[1]، إلى قول الإمام عبد القاهر: «اعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهاً: أحدها أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: (زيد هو الجواد)، و(عمرو هو الشجاع)، تريد أنه الكامل، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود والشجاعة لم توجد إلا منه، وذلك لأنك لم تعتد ما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال[2].»

كما ورد في الخطاب القرآني توظيف خاص بين الأسماء المذكورة مرتين في تعريفها وتنكيرها، وسوف نمثل لذلك بالجدول التالي:

الخاصية الأولى	﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [البقرة 7/6].	الاسم الأول والثاني معرفتين فالصراط ذكر معرف مرتين
الخاصية الثانية	﴿ ۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡقَدِيرُ ۝٥٤ ﴾ [الروم 54].	الأول والثاني نكرتين، فيكون حكم الثاني غير الأول غالباً، فالضعف الأول نطفة والضعف الثاني طفولة والضعف الثالث شيخوخة.

(1) محمد العبد، المفارقة القرآنية، دراسة في بنية الدلالة، طبعة، مكتبة الآداب، الثانية – 2006م، ص، 69.

(2) دلائل الإعجاز، عبد القاهر، ج1/ 51.

الخاصية الثالثة	﴿ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ﴿١٦﴾ ﴾ [المزمل16]	الأول نكرة والثاني معرفة فالرسول الثاني هو الرسول الأول: موسى عليه السلام
الخاصية الرابعة	﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ ﴾ [الروم55]	الأول معرفة والثاني نكرة.

كما وظف التعريف والتنكير قصد معرفة **طبيعة المخاطَب** وما يحتاج إليه الفهم، بمعنى أن المقام يرجع إلى نية المتكلم أكثر مما ترجع إلى الموقف الاجتماعي، وهذا ما ذكره سيبويه في باب (الإخبار عن النكرة بالنكرة):«وذلك قولك ما كان احد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئا عليك»[(1)]، وفي الأمثلة التالية نجد تفصيلا لذلك.

1 -زيد منطلق.	الكلام مع من لم يعلم أن انطلاقا كان من زيد ولا من شخص آخر	يفيده الخطاب ذلك ابتداء
2 -زيد المنطلق.	الكلام مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد أو من شخص آخر	نعلمه انه كان زيد دون غيره

كما ربطوا التعريف والتنكير بالأشياء في العالم الخارجي، ربط السياقات المختلفة بعضها ببعض، ارتباطها بما يختزنه الذهن من الدلالة المجردة للألفاظ على الأشياء، فقد يكون غرض المتكلم عدم الدلالة على فرد معين، كون السياق يتطلب ذلك وغير صالح للتعريف، مثل: جاء رجل، أي فرد من أشخاص الرجال ولم يعين لأن الغرض من الخطاب لا يتعلق بتعيينه، ربما كون المتكلم يجهل ولا يعرف من الحقيقة إلا شيئا يسيرا من الحقيقة هو كون ذلك رجل[(2)].

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر ط2، سنة:1977، ج1، ص22.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية بيروت ص:83.

ويجيء توظيف التنكير كون الحدث الكلامي يتطلب ذلك، في عدم الإفصاح عن المخبر عنه، يقتضي إخفاء المنكر عن المخاطب، وهذا عادة ما نجده في التعبير الغير مباشر، ما يبين ارتباط السياق بالشكل السطحي للأداء واتصاله بالمعنى، ونجد في قول الشاعر مثالا لذلك:

إذا سئمت مهنده يمين لطول العهد بدله شمالا

لجأ الشاعر هنا إلى التنكير لأن الصياغة تتطلب ذلك مع أن السياق يستدعي التعريف، فلو عرف لأبرز معنا غير مقصود، هي نسبة السآمة ليمين الممدوح، وهنا كان تنكير المسند أبلغ من تعريفه، الغرض منه عدم حصر المسند في المسند إليه.

وما التعريف بالإضمار إلا دليلا على ربط المعنى بمقامات الكلام، فالسياق يفرض على المتكلم توظيف الضمير في مقام كلام خاص، فتارة يدل على عموم الحاضر أو الغائب دون تخصيص لذلك، كأن توظف ضمير الحضور(أنا، نحن)، وضمير الحاضر(أنت، أنت)، وضمير الغيبة(هو وهي)، كما في قول رسول الله ﷺ «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب»، فتوظيف هذه لا يكون إلا مع مخاطب معين، هذا لا يمنع بالضرورة أن يفيد مخاطبا بعينه، فيعود السياق من جديد ليفرض فيغير من وظيفة الضمير فيفيد العموم دون أن يقصد مخاطب لذاته، كأن تقول: فلان لئيم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك، بمعنى سوء معاملته لا تختص بشخص معين[1].

كما أن توظيف التعريف بالإشارة يتطلب ربط قصد المتكلم بطبيعة المخاطب وحسية المشار إليه، كأن يكون قصد الكلام يتطلب إحضار المشار إليه في صورة حسية، أي إحضاره في ذهنه، كقول ابن الرومي:

هذا أبو الصقر فراد في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية بيروت ص:87.

ثالثا: التفريع الدلالي وتشعبات المعاني واختلاف الخطاب باختلاف المقامات التي يرد بها

1) الاستعمال الفعلي للغة وتأثير السياق

ربما يتساءل البعض عن دور السياق[1]، في مجال الدراسة في فقه اللفة، ذلك أننا نؤمن أن متكلم اللغة وفي تعبيره عن أغراضه وتحقيق مراده، في شكل كلمات وجمل وعبارات مترابطة ومنسجمة، فإن أول ما يبتدئ به هو القيام بعمليتين متكاملتين، توظيف المفردات المناسبة، وأن تكون تلك المفردات ملائمة للسياق العام الذي يدور حوله الخطاب، فللكلمة استعمالاً دالاً محدداً ومتعدداً، وهي خارج السياق لا معنى لها، فالسياق هو من يحدد مجالها الذي تدور فيه، وقديما لدى علماء البلاغة لكل مقام مقال فعلماء البلاغة قديما تمثلوا تماما فكرة المقام وحكموه في كثير من أحكامهم النقدية والبلاغية، فإنَّ علماء اللغة المحدثين كانوا أكثر التفاتا للتفاصيل التي تحيط بالمقام والسياق ودوره في تحديد الدلالة، لأنهم أدركوا أنَّه من طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال، لأنه إذا تعدد معنى الكلمة تعددت بالتالي احتمالات القصد منها، وتعدد

(1) السياق هو المحيط الخارجي أو الجو الخارجي، الذي يغلب على إنتاج الخطاب، أي ما يحيط بالنص أو الخطاب من أجزاء سواء أكانت ظروف أو ملابسات، ممثلة في وحدات صوتية وصرفية ومعجمية، وهنا يكون طرفا الخطاب (المرسل والمرسل إليه وما بينهما من علاقة)، ومكان التلفظ وزمانه، من أهم عناصر السياق، تساعد في الكشف عن معناها، لكن مفهوم السياق اتسع باتساع الدراسات اللغوية خصوصا التداولية، فتجاوزت هذا المفهوم الضيق في نظرها للسياق، فصار يعرف بـــ «بمجموعة الظروف التي تحف حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام ... وتسمّى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق (Contexte)» حسب مفهوم طه عبد الرحمن، وهذا نقلا من كتاب عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، ص،302، وكذلك:

Owald Ducrot and tzvetan todorove: Encyclopedic dictionary of the sciences of Language, p333

احتمالات القصد يقوم على تعدد المعنى[1]. وعندما يتكلم الإنسان تظهر قيمة الكلام في شكل لغة، غير أنّه عند التكلم فكل من المقام والسياق يؤثر في خطاب المتكل، فهو يختار المعنى المعجمي بحسب ما يقتضيه السياق. وهنا لابد من الإشارة الى التفرقة بين السياق Contexte والمقام Situation[2].

السياق Contexte	المقام Situation
يختلف باختلاف اللغات، فليس هناك موقف معجمي وقواعدي.	موضوع غير لغوي extrat linguistic، فهو واحد في كل اللغات
السياق إما أن يكون كامنا هو سلسلة من المعاني السياقية الممكنة، وإما أن يكون حاليا أي معنى آني أو فعلي في مثال معيّن وفي مكان معيّن، وفي نص وموقف معيّن.	

وبما أن اللغة ظاهرة اجتماعية ليست منفصلة عن المجتمع أو المحيط الذي تعيش فيه، فهي متأثر ومؤثرة في نفس الوقت، فالمتكلم عند تأليف الكلام يكون خاضعاً

(1) ذلك أن الكلمة في المعجم أو في حالة الإفراد لا تفهم معزولة عن السياق أو المقام لذلك توصف الكلمات في المعجم بأنها مفردات، بل إن وجود الكلمات في المعجم هو وجود مصطنع لان الكلمات وجدت لكي تستعمل لا لكي تحفظ، لذلك أن وضع الكلمة في المعجم هو خطوة أولى في سبيل استعمالها وليس من أجل حفظها، والكلمات في المعجم ذات أبعاد دلالية متعددة تجعلها صالحة للدخول في أكثر من سياق، والكلمة في حال انفرادها لا تدل إلا على دلالة عامة والذي يعين قيمة الكلمة هو السياق. ينظر: دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمن، ترجمة محمد كمال بشير، ص 63.

(2) ينظر: في ذلك *Ellis.J. On Contextual Meaninge: in Bawell, C,E.et al (Eds)In Memory of J.R. Firth. Longma,1970.*

للغرض الذي يقصده، وتحت تأثير السياق، أما السامع (المتلقي) فلكي يصل إلى الغرض الذي أراده المتكلم من الخطاب، يلجأ إلى السياق لتحديد ذلك، فقد أجمع جل العلماء لما للسياق من تأثير في أداء المعنى فيختلف الخطاب باختلاف المقامات التي يمكن أن يرد فيها.

وهنا حصل تطور هام في مفهوم السياق إذ لم يعد يقتصر على الجانب اللغوي في إيضاح دلالة الصيغة اللغوية، وإنما وجدت جوانب أخرى انسجمت معها الدلالة المقصودة للكلمة، كالوضع والمقام الذي يحدث فيه التواصل أو الملامح الفيزيولوجية النفسية للمتكلم التي تصاحبه يقول الدكتور عبد القادر الفهري الفاسي في ذلك: «اختيار مفهوم ملائم من بين لائحة المفاهيم التي يعبر عنها اللفظ المشترك يتطلب مجهوداً معرفياً خاصاً ويتسبب أحياناً في اخطاء ويقع رفع الالتباس عن طريق السياق اللغوي المباشر، أو السياق الخطابي أو الوضع الذي يحدث فيه التواصل أي كل مصادر المعلومات المتوفرة لرفع اللبس»[1]، لذلك فإن دلالة الكلمة تتعدد بتعدد السياقات وتنوعها أي تبعاً لتوزعها اللغوي[2].

(1) القادر الفهري الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، عويدات للنشر والطباعة، سنة1986م، ص 372.

(2) وقد توصل العلماء إلى التمييز بين أربعة أنواع من السياق:

1 – **السياق اللغوي**: هو مجموعة الأصوات والكلمات والجمل التي تؤدي مدلولا واحدا أو هو كل ما يحيط بالكلمة من ظروف وملابسات وعناصر لغوية، وقد تفطن الجرجاني إلى دور السياق في تحديد المعنى.

2 – **السياق العاطفي الانفعالي**: أي مجموعة المشاعر والانفعالات التي تحملها معاني الألفاظ وتتفاوت كثرة وقلة، مثل ذلك الفرق بين دلالة الكلمتين: (اغتال) و(قتل)، كان الأول يدل على أن المغتال ذو مكانة اجتماعية عالية، وأن الاغتيال كان لدوافع سياسية، فإن الفعل الثاني يحمل دلالات مختلفة عن الأول وهي دلالات تشير إلى أن القتل قد يكون بوحشية.

إن الذي لاحظناه فيما تعرضنا له من دور السياق، أدى بنا إلى حمل الألفاظ بعضها على بعض، قصد الوصول إلى المعنى المراد، فالتفريع الدلالي وتشعبات المعاني واختلاف الخطاب باختلاف المقامات التي يرد فيها، يجعل من توظيف المفردة في الاستعمال غير المفردة في اللغة، وهذا ما ذكره الدكتور الحاج صالح أن «اللفظة في اللغة غير اللفظة في الاستعمال أي في الخطاب الواحد الخاص»[1].

بمعنى قد يكون للمفردة الواحدة أكثر من مدلول أصلي أي الذي وضعت له المفردة في أصل اللغة، غير المعنى الوضعي، يعرف لدى علماء اللغة بالاتساع أو سعة الكلام **كالمجاز** مثلا، بل يمكن توظيف المفردة في وضعها إزاء مفردات أخرى تكسبها معنا جديدا يناسب ذلك، وهذا ما يعرف باللفظة في اللغة، وهي غير اللفظة في

=3 – سياق الموقف أو المقام. أي الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة وفرض عليها دلالات محددة مثل كلمة يرحم في مقام التشميت يرحمك الله والبدء بالاسم في مقام بعد الموت الله يرحمه.

4– **السياق الثقافي أو الاجتماعي**: ويقصد به المحيط الاجتماعي الذي تستعمل فيه الكلمة بمعنى أن الثقافة لها دور هام في تحديد المدلول مثل كلمة جذر لها معنى عند المزارع، ومعنى ثاني عند اللغوي، ومعنى ثالث عند عالم الرياضيات، والذي يفرق بين هذه المعاني هو السياق الثقافي الذي يفرض على الكلمة مدلولا محددا نابعا من المحيط الثقافي الذي نشأ فيه.

وتعتبر النظرية السياقية بنموذجها النظري التطبيقي من النظريات العملية الأكثر تعلقاً بالنظام اللغوي، بل إنها بطريقتها الإجرائية في تحديد جملة السياقات وما يصاحبها من العوامل الخارجية كالمقام والحال تعد بذلك مرحلة تمهيدية مهمة بالنسبة للنظرية التحليلية. ينظر: د.أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 69.

(1) ينظر عبد الرحمان الحاج صالح، جلة اللسانيات معهد العلوم اللسانية والصوتية م1ج1، مدخل إلى علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه، ج1/ 340.

الاستعمال، التي لا يكون لها في نهاية المطاف إلا معنى واحدا، وهو تحصيل معنى معين عن طريق اللفظ، أي المعنى الذي يريده المتكلم.

وهنا نشير الى مسألة جد أساسية ومهمة في مجال الدراسة في فقه اللغة، تعود بنا إلى أصل اللغة في وضع الأسماء إزاء المسميات، العلاقة التي تربط بين الفظ والمعنى الوضعي، والتي هي اعتباطية من غير سبب، وهذه العلاقة كان سبب وجودها هم الأفراد في استعمالهم المتعدد للغة، فصار هذا الاتساع ظاهرة كلامية لا ترتبط بالوضع إلا بفضل جهود الأفراد العقلية، يقول عبد القاهر: «أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء بعنى هو تاليه وردفه في الوجود فيوميء به إليه ويجعله دليلاً عليه»[1]، وقد استلزم هذا الاتساع النظر في سياق الموقف بشكل نفعي برجماتي (Pragmatic)، ليبرر المتكلم قصده والتعبير عن ما في نفسه، فتوظيف المفردات قصد إنتاج النص باعتباره واقعة اتصالية لابد أن يوضع في سياقه بالمعنى المحدد سلفاً، والإلمام بسياقه، فكثيرا ما يكون المتلقي أمام مفردات سهلة وبسيطة، من حيث توظيف الألفاظ، لكن قد يكون غامضاً ليس بسبب بساطة مفرداته لعدم الاهتمام بها، بل لما يوظفه المتكلم من ضمائر أو ظروفا تجعله غامضا بدون الإحاطة بسياقه.

رابعا: توظيف اللغة والعلاقة القائمة بين المعنى الأصلي والمعنى المتوسع فيه

بما أن اللغة من الضرورات الحيوية للإنسان لتأمين التواصل والاتصال، وبدونها لا يستطيع الاستمرار والتطور، واللغة في حقيقتها ما هي إلا صورة صوتية (ألفاظ) ترتبط بصورة ذهنية (معان)، وبغض النظر عن كيفية نشأة اللغة ابتداء في صورتها المكتملة أو كانت قفزة نوعية في طرائق الاستدلال والتواصل فهي تعتمد على ربط العلاقة بين الدال والمدلول، فإن معنى الكلمة يظل ضبابيا و شبه غامض، ربما هذا ما جعل الدراسات العربية والغربية تتفاوت في حصر عدد المعاني المحتملة للكلمة، وكان

(1) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص: 52.

الدكتور أحمد مختار عمر (في كتابه علم الدلالة) قد ذكر خمسة أنواع للدلالة[1]، وهنا جاء توظيف الكلمة في اللغة أثناء عملية التخاطب لا يخرج عن سياق الكلام، لذا نجد بعض الدارسين يفي أن يكون للكلمة أي معنى خارج السياق، وهنا كانت

(1) وهي:1. **المعنى الأساسي أو المركزي**: وهو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي، ويشترط للمتكلمين بلغة واحدة أن يكونوا مشتركين في تصور هذا المعنى الأساسي الذي يتم من خلاله التصور ونقل الأفكار. حيث تملك الكلمات ملامح معينة تميزها عن غيرها أو عن مضاداتها، فكلمة (رجل) تتميز ببعض الخصائص المعنوية عن كلمة (امرأة)، إن هذا المعنى هو المعنى المعجمي للكلمة عندما تكون منفردة.

2. **المعنى الإضافي أو الثانوي**: وهو المعنى الذي يزيد عن المعنى الأساسي ولا يكتسب صفة الثبوت، وإنما يتغير حسب أنواع الثقافات والأزمنة والخبرات، فإذا كانت كلمة (طفل) لها ملامح أساسية هي (+ إنسان + ذكر – بالغ) فان هناك معاني إضافية تتعلق بكلمة طفل كلبس نوع من الثياب، البكاء والتأثر، عدم الخبرة... ومعنى اللفظ هنا مفتوح وقابل للتغير مع ثبات المعنى الأصلي.

3. **المعنى الأسلوبي**: إن أي قطعة لغوية تحمل خصائص أسلوبية تتعلق بمستوى اللغة المستعملة، كاللغة الأدبية أو العامية أو المبتذلة وكذلك بنوع البيئة والمستوى الاجتماعي، لذا يلاحظ أن بعض الكلمات التي قد تبدو مترادفة هي في الحقيقة غير متطابقة المعنى تماما من حيث إدراك معانيها الإضافية.

4. **المعنى النفسي**: وهو المعنى الخاص المتعلق بالفرد المتكلم الذي لا علاقة له بالتداول بين الأفراد حيث يعكس الفرد في أحاديثه معاني فردية تتعلق بحالته النفسية الخاصة وكثيرا ما يظهر في كتابات الأدباء و الشعراء.

5. **المعنى الإيحائي**: وهو ما تتركه بعض الكلمات من ظلال إيحائية (شفافية) خاصة، وفي هذا السياق ذكر أحمد مختار عمر ثلاثة أنواع لتأثيرات هذا المعنى أخذها من ألمان وهي: التأثير الصوتي: مثل كلمة (صليل) لصوت السيف و(خرير) لصوت المياه، التأثير الصوتي: ويمكن أن تمثل لذلك بالفعل الرباعي المضعف بالعربية (شلشل)، التأثير الدلالي: وهو ما تتركه بعض المعاني الأكثر

إشارة الدكتور الحاج صالح إلى أهمية حمل الألفاظ بعضها على بعض لاكتشاف المعاني المقصودة، «فقد يكون للفظة الواحدة مدلول وضعي أو أصلي، بل أكثر من مدلول أصلي وهو المعنى أو المعاني التي وضع اللفظ بإزائها في اللغة أي في الوضع، إما في الاستعمال أي عند استعمال المتكلم للغة لهذه اللفظة في عملية خطابية، وحال خطابية معيّنة فليس لها عندئذٍ إلا مدلولا واحد ليس غير،....لأن اللفظة في اللغة غير اللفظة في الاستعمال»[1]، أي أن المتكلم يسعى إلى توظيف لفظ معيّن قصد تحقيق معنى معيّن، وقد يلجأ إلى توظيف لفظ بمعنى آخر غير المعنى الموضوع في أصل اللغة يعرف في الدراسات اللغوية **والمعنى المتوسع فيه**، كون المتكلم يدرك تمام الإدراك العلاقة القائمة بين **المعنى الأصلي والمعنى المتوسع فيه** وهنا كان الاهتمام بالدلالة حتى صار غاية عند الأصوليين والمناطقة واللغويين وعلماء النفس، لمعرفة **معنى الكلام** أي دراسة «المعنى اللغوي»، وهذا ما يعالجه فقه اللغة فاتسع مجال الدراسة فيه، لما نجده من تقارب بين لفظ «فقه» و«دلالة» وإن كان معنى «الدلالة اللغوية» أوسع، كون الدراسة فيه تشمل المعاني القريبة والبعيدة والمباشرة وغير المباشرة، كما يمكننا من تتبع معاني المفردات بيان الفوارق الدقيقة اللغوية والبلاغية فيما بينها، في مختلف السياقات، وبالتحديد فإن المتكلم في توظيفه للمفردات أثناء التركيب يتفنن في التعبير عن قصده دون أن يفصح عنه، بالمقابل نجد المتلقي يتجاوب مع الخطاب فيفرق بين المعنى المباشر والمعنى المستلزم، مع أن قصد المتكلم يكمن في كلٍّ منهما، وهنا يكون استعمال اللغة وتوظيف المفردات لداع يدعوا إليه، وفي موضعه، وهذا ما ذهب إليه الماوردي في كتابه الدنيا والدين إلى «شروط الكلام»، والسكاكي حين أشار إلى نقل المعنى على الظاهر[2]، وفي

شيوعا من المعاني الأساسية من أثر إيجابي على المعنى الآخر، مثل المعاني المتعلقة بالجنس أو الموت أو قضاء الحاجة. ينظر: ص36 وما بعدها.

(1) الحاج صالح بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1/ 340.

(2) ص:434ت 445، و السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية بيروت، ص:161.162.

الدراسات الحديثة نجد غرايس Paul Grice حين «تكلم عن مبدأ التعاون»[1]، مبيّناً أن هناك أربع طرق يستعملها المتكلم للوصول إلى القصد وهي: قاعدة (الكم، الكيف، المناسبة والأسلوب).

وهنا نلحظ مما سبق ذكره مجال الدراسة في «فقه اللغة» إذ يلتقي مع ما ذكرناه من دراسة معاني المفردات واختلافها حسب سياقاتها.

وفيما يلي بعض الإمكانات الصوتية والصرفي والتركيبية، لمفردات الجملة النحوية والتي تختلف باختلاف السياق، قد تكون من مبررات الاستعمال كون الخطاب يستلزم ذلك للتعبير عن القصد، مما يبين علاقة الخطاب الملفوظ بالقصد، فالمتكلم يمكن أن يوظف بعض الأصوات ذات علاقة بقوة الخطاب، تبين أن لكل صوت معنا لغويا، وأي تغير في صوت بآخر يغيّر معنى الكلمة، مثل ما نجده في الفرق الدلالي بين (ق) و (م) في قال ومال جاء من التقابل بين (ق) و (م)، و: نضح ونضخ[2]، فالنضخ أقوى من النضح فقد جعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى

(1) *Press Paul Grice: Studies in the way of words, Harvard university edition 1989, USA P:26 a 29.*

مبدأ يساعد المرسل في التعبير عن قصده، وضمان فهم المرسل إليه، وقدرته على التأويل، لما يتطلبه السياق ووفقاً للغرض تحت قاعدة (الكم، النوع، المناسبة، والكيف (طريقة))، ينظر كتاب استراتجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي ظافر الشهري، طبعة دار الكتاب الجديد المتحدة الأولى سنة 2004، ص: 96.

(2) ذهب ابن جني ت 392ه في كتابه الخصائص مؤكدا ذلك تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، فالصوت (الحرف) مفردا أو مركبا يحمل قيمة دلالية في ذاته، وليس ذلك بغريب على ابن جني الذي لم يخف ميله إلى النظرية التي ترى أن أصل اللغات إنما هو من الأصوات المسموعة، فهذا المذهب عنده وجه صالح ومتقبل. كذلك أحمد بن فارس (توفي 395ه) قد وضع معجما سماه: (مقاييس اللغة) وجه فيه كل جهده لاستنباط الصلات بين الألفاظ ودلالاتها، ولكنه غالى وتكلف، كما فعل ابن جني.

منه، وكذلك: قضم وخضم، فالقضم للصلب اليابس والخضم للرطب. وهنا تظهر علاقة الدلالة بالأصوات واضحة، بالمقابل نجد كلمات يتغير أحد أصواتها ولا تتغير دلالتها تعرف كيفيات أو وجهات مثل: الصراط مقابل السراط. والسقر، والزقر، والصقر، وهنا صار لبعض مظاهر الدلالة الصوتية في الكلام معنى خاصا، كـ(النبر) والنغمة الكلامية، للتركيز على جزء الخطاب الذي هو محل الاهتمام، لتوجيه وشد انتباه المتلقي، فهناك مستوى من التنغيم يناسب فعل لغوي، لتتطابق دلالة المتكلم في خطابه مع دلالة الخطاب في صورته التركيبية، فيكتفي بإيقاع صوتي خاص لبيان قصده، فهناك تنغيم يواكب الاستفهام وتارة الخبر ومرة النداء، ومثال قولنا: (هكذا) قد تكون للإقرار والإخبار، وقد تكون للشجب والاستنكار، وقد تكون بمعنى الاستفهام إذا كان المتكلم يريد الاستفسار عن كيفية عمل شيء.

مما يبين علاقة الخطاب الملفوظ بالقصد لجوء الى توظيف بعض الصيغ الصرفية ذات علاقة بقوة الخطاب، من اهتمامات «فقه اللغة» لما يتناسب ولحظة التلفظ المناسبة للسياق، فلكل كلمة متصرفة في العربية صيغةً لها معنىً يضاف على المعنى المعجمي، وهذه الصيغ هي صيغ المبالغة، فتختص كل صيغة بدلالتها الخاصة بها في المبالغة، وتتفاوت في المبالغة فتستعمل استعمالا فنيا عجيبا في القرآن الكريم كـ(فعّل) يفيد التكثير والمبالغة، نحو (قَطَعَ، قَطَّعَ)، فإن في (قَطَّعَ) المضاعف من المبالغة والتكثير، ما ليس في (قَطَعَ) الثلاثي، فإن قلت (قَطَّعتُ اللحم) بالتضعيف يفيد انك جعلت اللحم قطعة قطعة، بخلاف إذا قلت (قَطَعتُ اللحم) بلا تضعيف يفيد أنك قطعت اللحم مرة واحدة، ومثله في (كَاذب، كذَّاب)، وكما هو معلوم أشار الزمخشري في كتابه (المفصل)، إلى هذه الصيغ ذات الدلالة المفردة وما تأخذ أشكالا صرفية مختلفة وتسمى الصيغ الصرفية، ولكل صيغة دلالة معينة بالإضافة التي دلالة المادة الصوتية التي تتشكل منها، فللأسماء والأفعال والأوصاف (المشتقات المختلفة) دلالة إضافية تحددها الصيغة، فلكل فعل من الأفعال (الماضي، المضارع والأمر) وبصورها المختلفة (المجردة و المزيدة) هيئة صرفية تدل على المعنى أو على جزء من المعنى، مثل: فعل، يفعل، افعل، استفعل، تفاعل... وكذلك فاعل، مفعول، مفعل، مفعل، فعال، مفعال.

كما يعمد المتكلم إلى توظيف صيغة اسم الفاعل واسم المفعول، لإنجاز أفعال لغوية في خطابه، كان تقول لشخص ما (ممنوع الوقوف) أو (الباب مفتوح)، هنا المرسل يحس ضمن الخطاب بوجود المفعول، وهذا ما جعل من علم الصرف يتقاطع مع علم الدلالة لأن الأصل في تصريف الصيغة الأولى إلى صيغ مختلفة الحاجة إلى الدلالات المختلفة لتؤدي اللغة وظيفتها بشكل كامل ودقيق.

وقريب من هذا فإن الوحدات الدالة في المستوى الصرفي تتشكل من تجمع لعناصر من الوحدات غير الدالة(الأصوات)، عندها تكون الإفادة هنا في هذا المستوى (مستوى التراكيب)أو المستوى النحوي، ليس معنى المفردات في حد ذاتها[1]، هو إفهام المخاطَب وإعلامه لما يوظفه من علاقات نحوية أو ما يسمى بمعاني النحو، وهو المعنى الإسنادي الذي يربط بين الوحدات داخل التركيب، ليفهم المخاطَب قصد المخاطِب ومن الذي قام بالفعل أو اتصف بالوصف وعلى من وقع هذا الفعل، إذ يوضع كل عنصر في موضعه المناسب لصحة المعنى، وإلا لن يفهم المخاطَب المراد من الخطاب، والمعنى المراد هنا هو معنى النحو، أو الوظائف النحوية[2]، وهنا يكون المراد من اللغة الذي هو التعبير والتواصل لا يتحقق بالنظر في معاني الألفاظ المفردة، لأن هذه المعاني ناتجة عن التواضع والاصطلاح، فهي معروفة أصلا عند كل المتخاطبين، بل الفائدة من الخطاب تتحقق بمعرفة المعاني الناتجة عن ضم تلك الكلمات بعضها مع بعض، ويصفه عبد القاهر الجرجاني بأنه «علم شريف وأصل عظيم».

(1) يقول الجرجاني عبد القاهر في كتابه المشهور (دلائل الإعجاز في علم المعاني): (إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد..) (دلائل الإعجاز ص353).

(2) ويرى الجرجاني أن ذلك النظام يقوم على ربط الكلمات ببعضها يقول «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل، ص، 35.

هذا فيما يخص والعلاقة القائمة بين المعنى الأصلي والمعنى المتوسع فيه، على مستوى التراكيب المختلفة حسب السياق، أما استعمال الدلالة على المستوى البلاغي، كان يتصرف المتكلم في الكلام قد يجعله بليغا، وبهذا يتفاوت في ذلك المتكلمون، مما يشير إلى اختلاف الدلالة البلاغية في سياقاتها عن الدلالات الأخرى، نحو الدلالة في: (كثير الرماد)، فلو وقفنا عند الدلالة النحوية كانت بمعنى أن شخصا ما عنده الكثير من الرماد (بقايا النار، و لكن في السياق البلاغي تكون دلالة (كثير الرماد) هو الكرم يسميه عبد القاهر الجرجاني بمعنى المعنى، (Connotation) the meaning of meaning، فالمتكلم يوظف اللفظ بمعنى غير معناه الوضعي هو ما يطلق عليه بالاتساع، كون المتكلم يدرك جيدا العلاقة التي تربط بين المعنى الأصلي والمعنى المتسع فيه، وهي علاقة عقلية، فهي من عمل العقل كما ذكر عبد القاهر[1]، في حين أن العلاقة التي تربط اللفظ بالمعنى الوضعي علاقة اعتباطية عن غير سبب.

إن مسائل المعنى اللغوي سواء ببيان معاني المفردات أو الجمل والعبارات أصيل في الدراسات العربية وليس الغربية كما يدعيه البعض وهذا من صلب الدراسة في مجال «فقه اللغة»، فدراسة معاني الكلمات المفردة هو الدراسة المنصبة على المعنى المعجمي، أي بيان معاني الكلمات المفردة، هو فعلا موضوع «فقه اللغة».

3) المعنى المشترك بين أفراد المجموعة الواحدة (المعنى المعجمي للكلمة)

هناك معاجم بنيت على أساس المعاني، سميت معاجم المعاني، وقد كان هذا في التراث اللغوي العربي عندما وضع جامعو اللغة الأوائل ما يسمى بالرسائل اللغوية المتعلقة بأحد الموضوعات أو المعاني مثل: كتاب الإبل، وكتاب الخيل، والأنواء وغير ذلك، وكما أن هناك معاجم نبحث فيها اعتمادا على اللفظ، فان هناك معاجم أخرى يبحث فيها اعتمادا على المعنى.

(1) ينظر: الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ج1، ص2.

وتحديدا لموضوع «فقه اللغة» ومجال الدراسة فيه، أن كلمة من كلمات اللغة العربية لها دلالة معجمية، والمعنى المعجمي هو المعنى المشترك بين أفراد المجموعة الواحدة، أي ما تدل عليه الكلمة من المعنى الوضعي، يسمى الأساسي أو التصوُّري أو المفهومي Conceptual meaning أو الإدراكيCognitive، وهنا ارتبطت المعاجم العربية القديمة والحديثة بالأصول الصوتية (العربية ثلاثية الأصوات)، وكون الكلمة كما ذكرنا دلالتها المعجمية مستقلة عما توحيه أصواتها أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الأصلية أو المركزية أو القاعدية، يضل ذلك أساس المعاني، حتى وإن انتظمت في شكل جمل أو عبارات أي أنظمت إلى مجموعة كلمات أحرى، يضاف إليها كل الدلالات الأخرى، «حتى وإن ابتعدت في معناها وفي حياتها وتاريخها تحمل طابع نسبها في الحروف الثلاثة التي تدور معها أنى دارت»[1]، هنا يصير فهمها مقتصرا بالوقوف عليها جميعها.

وقد كانت فكرة الأصول الثلاثة أساس الدراسة لدى ابن جني: أن المعنى الأصلي يظل مرتبطا بهذه الأصول ولا يكاد يفارقها حتى وإن تغير ترتيبها في الكلمة الواحدة يعرف بالغوي أو المكاني أطلق عليه بالاشتقاق الكبير وعند ابن جني بالاشتقاق الأكبر أو حتى لو أبدلنا بها ما يقاربها من الأصوات يعرف عندنا بالاشتقاق الأكبر المراد به الابدال اللغوي لا الصرفي، و إن كان الذين اعتمدوا هذا الرأي قد تأولوا كثيرا، فابن جني ذهب في إرجاع تقليب المادة إلى أصل ثلاثي أثناء عرضه لمذهبه في **(الاشتقاق الكبير)**، الذي سماه **الأكبر**، صارت بعدها نظرية الأصل الثلاثي في العربية والسامية هي السائدة، وما فعله من قبله الخليل بن أحمد في معجمه العين والمنهج الذي سلكه في وضع مادة الكتاب، كان تصوره مبنياً على تاريخ تكون هذه المفردات من الأصوات أي من الحروف المفردة، حتى صارت كلمات ذات دلالات، والدليل

(1) محمد المبارك: فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، مطبعة جامعة دمشق،1960، ص،70.

على ذلك ما قام به من إحصاء رياضياً لمعرفة المهمل والمستعمل من المفردات، انطلاقا من الحرف المفرد، مما بيَّن أسبقيته في الوجود.

هذا وبالإضافة إلى أن هناك من عدّ المادة الصوتية الأولى في الكلمات اللغة كانت صوتين فقط أو ما يعرف بالمقطع الصوتي القصير المغلق (قط، شد، شك)، فهناك من الباحثين اللغويين من يرى أن الأصل في العربية يعود إلى الثنائية متأثرين بالنظرية التي تفسر نشأة اللغة الإنسانية بمحاكاة أصوات الطبيعة[1].

وحسب أكثر القائلين بتفسير نشأة اللغة الإنسانية بمحاكاة أصوات الطبيعة، من تقليد لأصوات الحيوان، وأصوات مظاهر الطبيعة، أو تعبيره عن انفعالاته الخاصة، فالكلمات وضعت في بادئها على هجاء واحد، متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو الوسط، أو الطرف – ثم جاء تصرف مستعمليها استعمالا بحسب المخاطبين بها وحسب البلاد والقبائل ثم أقرها الاستعمال مع الزمن، أي أن الألفاظ الأولى نشأت من صوتين متحرك وآخر ساكن أي من مقطع صوتي قصير مغلق، ثم جاءت الزيادة فيها بحرف أو أكثر تارة في صدر الكلمة أو وسطها أو في آخرها، تعرف اليوم **بالنظرية الثنائية في اللغة**[2]، وهذا جعل من

(1) راجع في ذلك كتاب فصول في فقه اللغة لرمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط6، 1420هـ 1999م، ص:298.

(2) لاقت هذه النظرية اهتماماً كبيرا في الدراسات العربية، وتباينت آراؤهم بين مؤيد لها ومعارض، فقد ذهب الدكتور صبحي الصالح أثناء تطرقه إلى الثنائية وعلاقتها بالمناسبة الطبيعية، بين الثنائية التاريخية والثنائية المعجمية، مشيرا إلى أن الثنائية قد اتخذت في أذهان القائلين بها صورا مختلفة وأشكالا متنوعة فكانت الثنائية التاريخية ذات المقطع الواحد، والثنائية المعجمية ذات المقطع الواحد التي كرر مقطعها بكلا حرفيه فأصبحت رباعية بطريقة المضاعفة والتكرار، كما ذهب اعتقدا الأستاذ محمد المبارك بوجود ألفاظ كثيرة تشترك في حرفين دون الثالث، وفي معنى عام يجمعها وينظم مفرداتها، ليتم اكتشاف صلة جديدة بين المجموعات الثلاثية التي تشترك في حرفين

الباحثون يميزون في نظرية الأصل بين الثنائية التاريخية[1] ذات المقطع الواحد والثنائية المعجمية[2] التي ضُعِّف حرفها الثاني فأصبحت ثلاثية بالتشديد والثانية التي كرر

= من أصولها وفي فكرة كلية تجمعها، وتتكون جراء ذلك مجموعات ثنائية كبرى، واضعاً عدة احتمالات لتعليل ذلك وهي:

أ – يمكن القول أن الأصل في اللغة هو المجموعات الثلاثية فالمادة الأصلية في الحروف العربية تتكون من حروف ثلاث، ولكن قد يعتري أحد هذه الحروف تبدل صوتي بتوالي الأزمان أو باختلاف القبائل والبيئات، وبذلك تتكون هذه المجموعات الثنائية ويكون هذا الاشتراك بين المجموعات الثلاثية في حرفين دون ثالث ولكن هذا القول لا يمكن تعميمه. ب – يرى عدد من الفقهاء قديما وحديثا أن الألفاظ العربية ترجع في منشئها التاريخي القديم إلى أصول ثنائية زيدت حرفا ثالثا في مراحل تطورها التاريخي، وقد جاء هذا الحرف الثالث منوعا للمعنى العام الذي تدل عليه الأصول الثنائية. ويتساءل الأستاذ المبارك عن موقع الحرف الثالث مضافا للحرفين، والذي يأتي لتنويع المعنى العام وتخصيصه ثم يرد آخذا برأي أكثر الباحثين الذين يعتبرون أن الحرف الأخير هو الحرف المضاف. لكنه يعمد إلى الأخذ بالأصل الثلاثي للغة ويعتبر الأصل الثنائي مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجديا إلا ضمن هذا الاعتبار التاريخي. فقه اللغة وخصائص العربية محمد المبارك، ص:87/ 92.

(1) **الثنائية التاريخية**: ومن الباحثين العرب علماء العرب من مال إلى الإقرار بهذه الظاهرة اللغوية وأعجب بها ابن جني، فيقول: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح وحنين الرعد، وخرير الماء وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»، كما عمد ابن جني إلى توضيح هذا الرأي وتقريره خصص باب آخر في كتابه الخصائص عنونه بـ: (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني) بين فيه أن المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله قد تنبه إليها علماء اللغة الأقدمين كالخليل وسيبويه فقال: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صر(بتشديد الراء). وتوهموا في صوت البازي قطعا فقالوا صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: أنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النقزان والغليان ....».

(2) **الثنائية المعجمية**: تلازم هذه الثنائية وحدة المقطع المؤلف من صوتين بسيطين فقط، ولتوضيح ذلك نستشهد بالمواد الثلاثية والمواد الرباعية. لكننا نتساءل هنا عن ماهية الرابط المنطقي الذي يلمح بين تلك الصيغ المزيدة وبين أصولها الثنائية في نشأتها الأولى.

مقطعها بكلا حرفيه فأصبحت رباعية بالمضاعفة والتكرار، نحو (مدّ، شدّ، عضّ) الثلاثي المضاعف و نظرا للحاجة إلى تنويع المعنى أضيف فيما بعد صوت ثالث تتويجا أو حشوا من ذلك قط + ع = قطع – أو + ر = قطر، أو+ م = قطم... وفج بإدخال صوت في وسطها تصبح فلج أو فرج ....

وفي هذا السياق نبه الأب **أنستاس ماري الكرملي** إلى معرفة حذاق اللغويين العرب المتقدمين لهذه الثنائية المعجمية مستشهدا بعمل الراغب الاصبهاني صاحب كتاب **غريب القرآن**، حين بنى معجمه على اعتبار المضاعف هجاء واحدا، ولم يبال تكرار حرفه الأخير، فهو عنده من وضع الخيال، أي إذا ذكر مادة (مد، يمد، مدا) ذكر بأنها مركبة من مادة (مد) أي ميم ودال ساكنة، ولا يعتبرها من الأصل الثلاثي (مدد)، لهذا يورد (مد) قبل مدح) [1].

ولم يكن الأب مرجي الدومينيكي أقل حماسة من الكرملي في الدفاع عن هذا المذهب إذ أورد بعض البراهين على سلامة هذه النظرية انطلاقا مما صاغه العلماء من الأفعال المضاعفة و المكررة مستخرجين عناصره الأولية من أسماء الأصوات، ودعاء الحيوانات وزجرها ، وبعض أسماء الأفعال، فهي جميعا ثنائية.

مثال ذلك: أُف: بمعنى التكره، بخ: بمعنى استعظام الشيء، صه: للسكوت.

=تقصى أصحاب هذا الرأي تلك الثنائية لإيجاد ذلك الرابط، وهي تنقل من نطاق التاريخ إلى بطون المعاجم، فرأوها أنه من الممكن تسميتها «ثنائية معجمية» وألفوا في كثير من المواد الثلاثية والرباعية أصولا ثنائية، زيد عليها صوت أو أكثر، واهتدوا أن غالبا ما تحتفظ بجوهر المعنى الأصلي القديم، بعد أن التمسوا بين صورتها الأصلية المجردة وصورتها المتطورة المزيدة جامعا معنويا مشتركا، حتى إذا وجدوه اقتنعوا بأن زيادة المادة الصوتية ربما أوحت بفارق معنوي جديد.

(1) نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، الأب انستانس ماري الكرملي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (ب، ت، ط)، ص، 1 و2.

ومن هذه الثنائيات صيغت أفعال: إما بتحريك الساكن وتشديده، وإما بتكرير الثنائي ذاته وتحريك الأخر، فيقال صهصه من صه.

وكل حرف يزاد على الأصل الثنائي، يجري على قانون التطور اللغوي تتويجا (في أول الكلمة)، أو إقحاما (في وسط الكلمة)، أو تذييلا (في آخر الكلمة)، مع بقاء الرابط المفهومي بين الثنائي والثلاثي وتستمر حتى مع الرباعي، إن الحرف الذي يزاد أي الثالث مثلا يكون ذا قيمة تعبيرية ذاتية، موجه للمعنى الأصلي العام.

ويجدر بنا أن نذكر بهذا الصدد أن ما تجري عليه الدراسة في «فقه اللغة» هو **المعنى الأساسي** أو المركزي[1]، هو عين المعنى المعجمي، أما **المعنى الإضافي** أو العرضي أو الثانوي أو التضمني، فهو ما زيد عن المعنى الأساسي، غير أنه يتميز بعدم الثبوت فهو يتغير بتغير الثقافة أو تجربة المتكلم في الحياة، غير أننا نري أنه من مجال الدراسة في فقه اللغة، على الرغم من أن البعض يعتبره ليس من مجال الدراسة في فقه اللغة انطلاقا من كونه ليس جزءاً من المعنى المعجمي، وأنه يدرس في علم اللغة الاجتماعي، وأن عدم ثباته غير للتقنين اللغوي، لكن هذا يجعل المعنى الإضافي ليس جزء من المعنى المعجمي لا غير فقط، لكن مجاله في «فقه اللغة» مهم جداً، كونه يساعدنا في استقصاء معاني المفردات وتتبع إطلاقها في جميع المستويات، ويدخل في دراسة «فقه اللغة» **المعنى الأسلوبي** وهو توظيف الكلمة المناسبة للمقام، أمر مهم لبيان الفوارق الدقيقة بين الاستعمالات المختلفة.

أما ما ينتجه المتكلم من معاني فردية، خاصة بفرد معين، حسب ظروف معينة، هو **معنى نفسي** لا يتميز بالشمولية، كونه ليس مشتركاً بين الناس، ولا يصح أن يكون من المعنى المعجمي الأساسي، غير مجال الدراسة في «فقه اللغة» بيان معاني المفردات وتتبع إطلاقها في جميع السياقات، وتنوعها أثناء الاستعمال، نستطيع أن ندرج المعنى النفسي

(1) ذكر د. أحمد مختار عمر مقدمة كتابه في، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، 1988م، مسائل عدّة في مجال المعنى اللغوي، ص 36-53 .

ضمن الدراسة في فقه اللغة إذا يسعى إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين المعنى الأساسي الأصلي والمعنى الذي أحسه المتكلم،

أما فيما تملكه الكلمات من قدرة خاصة على الإيحاء، تعرف بالمعنى الإيحائي، فقد تطرقنا إليها في المؤثرات اللغوية ومجال الدراسة في فقه اللغة(التأثير الصوتي)، وفي ظاهرة التشكيل الصوتي رابطة نسبية بين الإنسانية وقدر مشترك في المعنى(التأثير الصرفي)، وفي توظيف اللغة والعلاقة القائمة بين المعنى الأصلي والمعنى المتوسع فيه (التأثير الدلالي)، يدخل ضمن الدراسة في فقه اللغة، لاستقراء معاني المفردات وتتبع إطلاقها في مختلف السياقات، وحسب الاستعمالات المختلفة الناتجة عن اختلاف اللهجات.

الخلاصة

ومنه نخلص إلى أن ما أدركه علماء اللغة أهمية التمييز بين المعاني التي توجد داخل التراكيب اللغوية، وأن أساس هذا التمييز يرجع إلى خصائص معاني المفردات واختلافها باختلاف السياقات، وائتلافها بعضها ببعض، عاملا مهما لبيان الفوارق الدقيقة بين هذه الاستعمالات المختلفة، إذ نجدهم في كل مرة يحدون القرائن المتعلقة بجميع أحوال الخطاب، وكان لهذا التمييز بين معاني المفردات استقراء الاستعمالات المتعددة، لأساليب العرب وإتيانهم بعبارات جديدة، ففي كل مرة نركز على جانب معين، بطريقة عجيبة وتصوير رائع لا يبعث الملل عند القراءة أو السماع، قصد بيان حقيقة الدراسة في فقه اللغة.

يبدو أن تتبع المفردة مرهون فهمها بمراعاة السياق، وإن تفاوتت درجة توظيفه لدى المتكلم والقارئ، ومواضع استغلاله، مما يبين أن اللفظ الواحد تتعدد معانيه بتعدد مواقفه، وهذا ما نجده جليا لدى المتتبع في تفاسير القرآن الكريم، يجد للسياق دوراً كبيراً، نجم عنه اختلاف أراء العلماء في دلالة اللفظ، ولتفضيل معنى على آخر يلجأ أغلب أهل التفسير إلى الحجج السياقية المرجحة، كأسباب النزول وما يربط الآية بما قبلها وما بعدها.

وهنا تكمن حكمة التعريف والتنكير في تعلق المتكلم فيما يختاره من الوسائل التعبيرية وما يراه مناسباً ودالاً على نقل ما يريد، وهنا أرجع كثير من النحويين أن علّة التعريف في كثير من المعارف إلى علم المخاطب، ودوره في عملية التخاطب، حقق بذلك تواصلا معرفيا، وتصويرا وتمثيلا للقيم الاجتماعية، لذا كان توظيف التعريف والتنكير بيانا للاستعمالات المتعددة والمختلفة وحصر استعمالاتها، بحسب السياق ومقام الكلام، ما يثبت دقة وقوة نظم العبارة، وارتباطها بمعانيها.